

السيد رئيس الجلسة:

2 مكرر.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هاذ المادة كان فيها تعديل، وهاذ التعديل داز بالتصويت، هاذ الطالبو خصو يكون عندكم باش نعرفو آش..

السيد رئيس الجلسة:

ما عنديش هاذ الطالبو، عندي غير المادة.

إذن، نمر إلى التصويت على المادة كما أضفتها أو عدلتها للجنة:

الإجماع؟ يلاه احسب، احسب.

الموافقون: 29؛

المعارضون: 31؛

المتنعون.. ها هما هازين يديهم، التجمع، نعاودو الحساب إلى اسمحتو،

عاود من الأول، الله يخليك.

الموافقون: 30.

المعارضون، المعارضون.. وخا غير نكلو الحساب ونعيط لك، ما كايين

مشكل.. تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

اعطينا واحد الخمس دقائق نستاشرو مع بعضياتنا.

السيد رئيس الجلسة:

نرفعو الجلسة خمس دقائق.. أعتذر، أعتذر، أعتذر.

الله يخليكم، احنا نستأنفو الجلسة، نستأنف الجلسة وأعتذر.

إذن، المادة 2 مكرر كما أضفتها للجنة، نعاودو الحساب، الله يخليكم.

الموافقون؟ يلاه احسب احسب، الأستاذ.

الموافقون: 32؛

المعارضون: 33؛

المتنعون؟ غادي يحسب.. الله يخليكم، اشوية ديال الهدوء، تفضل

السي دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

الله يخليك، عندي تساؤل إلى اسمحتو، التساؤل ديالي، السيد

الرئيس، هاذ القاعة، حسب المعلومات والمعطيات اللي عندنا، مجهزة

بشكل تقني فيما يخص التصويت، لماذا الآن ما كايينش التصويت بطريقة

إلكترونية؟ واش درنا لهم التجهيز هناك وخسرنا الزبال ديال الفلوس على

هاذ القاعة وعلى هاذ التجهيزات باش كل ساعة احسب، هز، حط يدك،

هز يديك؟ ماشي معقول هاذ الشي! هذي رسالة لمن يعنيه الأمر.

شكرا.

محضر الجلسة رقم 987

التاريخ: الثلاثاء 23 من صفر 1436 هـ (16 ديسمبر 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة

الخامسة عشر صباحا.

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية

2015: التصويت على مواد الجزء الأول.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع

قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015.

الجزء الأول / الباب الأول / الأحكام متعلقة بالموارد العمومية:

إذن المادة رقم 1، نصوت على المادة رقم 1:

الموافقون؟ احسب.

الجزء الأول / المعطيات العامة للتوازن المالي / الباب الأول / الأحكام

المتعلقة بالموارد العمومية:

إذن، نبتدئ بالتصويت على الموارد العمومية:

المادة رقم 1، ما فيها تعديل، ما فيها حتى حاجة: الإجماع.

المادة رقم 2 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون؟ إجماع؟ كما عدلتها اللجنة، الموافقون؟ تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

الله يخليك، السيد الرئيس، المادة 2 قدم فيها تعديل وسحب، وإذن

بقت كما هي، توضيح باش نعرفو اعلاش كصوتو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الإجماع.

المادة الثانية 2 مكرر كما أضفتها اللجنة.. الله يخليكم كما أضفتها اللجنة.

تفضل أستاذ، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

ماشى كطاول ولكن كندفق. دابا المادة اللي احنا بصدها الآن

كنتكلمو على المادة موضوع التعديل اللي وصلنا ليه هو المادة 2.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن احسبت، أستاذ؟ واش متفقين يعاود يحسب؟ ما يمكنشاي، غادي نعاودو الحساب من الأول باش نمشيو عليه، تفضل.

الموافقون: 41؛

المعارضون: 34؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، نمر إلى المادة "2 مكرر مرتين" كما أضافتها اللجنة. هل هناك توضيح؟ ما كاينش.

نعم؟ تفضل، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

واش بمعنى أن هناك تعديل من طرف المعارضة، وكان التصويت ولا أضافتها اللجنة بالإجماع؟ وضغ لنا، الله يخليك، الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

أضافتها اللجنة بالإجماع.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بالإجماع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون: الإجماع.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

لا، السي الهاشي، الله يخليك.

السيد الرئيس،

الله يخليك، احنا كنلتمسو منكم باش تضبطوا المسائل، المادة 2 ما تصوتش عليها بالإجماع، تصوت عليها بالتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

وما الفرق؟

إذن، نمر إلى التصويت إلى اسمحتو:

الموافقون: إذن نفس العدد أظن؛

المعارضون: نفس العدد؛ إذن:

الموافقون: 42؛

المعارضون: 35؛

نمشيو بهاذ العدد، الله يخليكم، متفقين؟

إذن، المادة 3 كما عدلتها اللجنة: نفس العدد.

وا هاذ الشي عندي أنا في الطابلو، السيد الرئيس، راه عندي في الطابلو هاذ الشي. المادة 3 كما عدلتها اللجنة، هناك توضيح، السيد

الرئيس؟

إذن المادة 3 كما عدلتها اللجنة: نفس العدد.

المادة "3 مكرر" كما أضافتها اللجنة، أمر إلى التصويت: إذن نفس العدد.

صافي، نمشيو بنفس العدد اتفقنا.

وراه تزداد واحد عندهم 35، كانت 34 ولات 35.. ماشي مشكل.

إذن، المادة الرابعة كما عدلتها اللجنة.

هل هناك توضيح من فرق المعارضة؟

إذن، المادة 4 كما عدلتها اللجنة: نفس العدد (42، 36).

المادة "4 مكرر" كما أضافتها اللجنة: نفس العدد.

المادة 5 كما عدلتها اللجنة.

هناك توضيح؟

المستشار السيد لحبيب لعلي:

اللجنة اشتغلت على ما يلي:

هناك تعديلات عدلتها اللجنة برمتها، بطبيعة الحال غادي تكون بالإجماع.

هناك تعديلات جاءت بها الحكومة وقبلتها اللجنة بطبيعة الحال

بالإجماع، أما هناك تعديلات جاءت بالتصويت هي التي ترفع للتصويت

هنا، المسألة واضحة، ما يمكنش أنه نبقاو نصوتو كيف ما...

السيد رئيس الجلسة:

امشينا في نفس العدد.

المادة 5 مكرر كما عدتها اللجنة.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

الله يخليكم، غير نضبوا الأمور، وصافي.

هاذ الشي اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

ماشي إشكال، اتفقنا على عدد المصوتين والتصويت وكلشي.

المادة "5 مكرر" كما أضافتها اللجنة: إجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة: نفس المشكل.

المادة "6 مكرر أربع مرات" كما أضافتها اللجنة.. دوزنا المادة "5

مكرر"، دوزناها، ها هي المادة "5 مكرر" كما أضافتها اللجنة، درنا فيها

الإجماع.

"5 مكرر"؟ نفس العدد.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة: نفس العدد.

التصويت راه مصوتين احنايا، ما غنعاودوش التصويت كل مرة، راه

اتفقنا.

في ظل هذا المجهود المالي الهزيل الذي تبذره الدولة لفائدة الجهات، تقدمنا على مدى السنوات الماضية بتعديلات تهدف إلى الرفع من هذه الاعتمادات، دأبت الحكومة على رفضها مع كامل الأسف.

ما الذي يمنع الحكومة اليوم من الشروع منذ الآن في الاستعداد لورش الجهوية المتقدمة عبر تطوير الجهة اقتصاديا، من خلال مواكبة الجهات التي تتوفر على مخططات تنموية هجومية وتنشيط الاقتصاد الجهوي؟

ما الذي يمنع الحكومة من الاستعداد للمشروع المهيكّل للجهوية المتقدمة من خلال وضع أرضية استقبال اقتصادية أولية وعدم الارتكان إلى منطق الانتظارية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

تقريبا نفس التعديل، غير احنا النسبة دايرين 2% عوض 3% من الضريبة على الشركات، تخصص للجهات، وذلك تماشيا مع مقتضيات الدستور، وفي أفق تفعيله لبناء لامركزية قوية ومتجددة، نقتراح زيادة في موارد المجالس الجهوية لمواكبة الإصلاح المرتقب وإعداد الأرضية للجهوية الموسعة، ومن شأن هذه الزيادة المساهمة في التمهيد لأعمال الجهوية الموسعة وتعزيز البناء المؤسساتي من أجل التنمية المحلية والجهوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال فيما يتعلق بتخصيص حصة معينة من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل كي ترصد للجهات في إطار مشروع قانون المالية 2015، نتحدث عن الإطار القانوني الحالي للجهات، والتي هو الإحالة على الفقرة الأولى من المادة 66 من القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهة.

معناه أننا نتحدث عن تخصيص موارد في إطار الاختصاصات الحالية

المادة 6 يالآه نعاودو نصوتو، ما كين مشكل.

إذن، المادة 6 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: 47؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: 37.

إذن، نمر إلى المادة "6 مكرر 5 مرات" كما أضفناها للجنة، ندوزو

التصويت.. كما عدلت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 7 كما وردت، ما فيها حتى حاجة، لا تعديل ولا والو: الإجماع.

المادة 7 مكررة كذلك كما جاءت...

المادة 8 كما عدلت:

الموافقون: نفس العدد.. هي 50، ياك؟ لا، الموافقون بعدا، اشحال؟ آ

الراضي، 47، 48، 3 ديال 37 هي 40.

المادة الثامنة مكررة: نفس العدد، لا ما كينش كما عدلت، الإجماع؟

نعم؟ كما جاءت: الإجماع.

المادة 9 كما جاءت: الإجماع.

المادة 9 مكررة كذلك كما جاءت: الإجماع.

المادة 10 ورد بشأنها تعديلان، الأول من فرق المعارضة والثاني من

الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، فرق المعارضة، المادة 10 فرق المعارضة،

تفضل.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 10: الموارد المرصدة للجهات.

النص الأصلي: "تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 66 من القانون

رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهة، ترصد للجهات على السنة المالية 2014

نسبة 1% من حصيلّة الضريبة على الشركات".

التعديل المقترح: "تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 66 من القانون

رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهة، ترصد للجهات على السنة المالية 2014

نسبة 3% من حصيلّة الضريبة على الشركات".

تبرير التعديل: قدرة الاعتمادات المرصودة للجهات من الضريبة على

الدخل والضريبة على الشركات برسم قانون المالية لسنة 2014 بـ 756

مليون درهم، وهو رقم - في اعتقادنا - لا يمكنه أن يساهم في تمكين الجهات

من القيام بالدور التنموي المنوط بها ومساهمتها في إنعاش الاقتصاد الوطني

وخلق الثروات وإحداث فرص الشغل.

الموافقون: 53؛

المعارضون: 43؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، أعرض المادة 10 للتصويت:

الموافقون: 53؛

المعارضون: 43؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، أعرض المادة 10 للتصويت كما جاءت، لا ما كينش كما عدلت،

بدون تعديل: الإجماع.

المادة 11: ورد بشأنها تعديلان، الأول من فرق المعارضة، والثاني من

الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

تعديل فرق المعارضة.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا.

المادة 11، السيد الرئيس، الموارد المرصدة للجهات: تطبيقا لأحكام

الفقرة الأولى من المادة 66 من القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهة،

ترصد لجهات عن السنة المالية 2014 نسبة 3% من حصة الضريبة على

الدخل.

نفس التبرير بالنسبة للمادة 10.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الفريق الفيدرالي. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التعديل نتاع الفريق الفيدرالي، هو تخصيص نسبة نتاع 2%

بدل 1% التي جاية في مشروع قانون المالية 2015 من الضريبة على

الدخل للجهات، وهو نفس التبرير والتعليل التي تقدمنا به في المادة 10.

وباش نبقاو منسجمين مع انفسنا ومع التصويت التي قدمنا، هاذ

التعديل غنسخوه لفائدة التعديل التي قدماتو فرق المعارضة الحزبية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

نفس الموقف: التعديل غير مقبول لنفس الاعتبارات السابقة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد (53، 43)

للجهة، ولا نتحدث عن تخصيص الموارد في إطار الجهوية المتقدمة،
تخصيص الموارد في إطار الجهوية المتقدمة هو موضوع ورش، اليوم هو في
إطار التشاور بين الحكومة وبين مختلف المكونات السياسية، والقانون
التنظيمي للجهة الجديد الذي أقره الدستور في الفصل 147 هو الذي
سيحدد الاختصاصات الجديدة في إطار الجهوية المتقدمة، وبطبيعة الحال
سيوافق هذه الاختصاصات بموارد جديدة، أما اليوم فنحن نتحدث عن
إطار قانوني هو الإطار ديال 47.96، وبالتالي لا حاجة لموارد جديدة،
ولذلك فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت.

نعم؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أقترح على المجلس الموقر صيغة توافق بين التعديل اللي قدمتمو

فرق المعارضة الأربع والتعديل اللي قدموه إخواننا في الفريق الفيدرالي، إلى

كان ممكن، ونقترح على الجلسة أن تأخذ الرأي فيه.

طيب للتذكير، جلالة الملك أكد على أن الجهوية سيشروع في تنزيلها

سنة 2015، جميع الفرق البرلمانية البارحة في المداخلات ديالها أكدت على

أهمية توفير شروط استقبال واستباق هذا الورش المهم ديال الجهوية،

واحنا في فرق المعارضة كنقترحو 3% كنسبة من الضريبة على الشركات

لفائدة الجهات، والإخوة في الفريق الفيدرالي كيقترحوا نسبة 2%، الصيغة

ديال التوفيق هي 2,5 ونعرضها للتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

من الناحية المسطرية التعديلات تعرض للتصويت، هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون؟ عاود احسب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

الفريق الفيدرالي غنسخ التعديل ديالو لفائدة التعديل ديال المعارضة

ديال 3%.

السيد رئيس الجلسة:

ما كين مشكل.

تفضل، أستاذ.

المستشار السيد عبد اللطيف أحمو:

السيد الرئيس،

ملاحظة مسطرية، تعرضون علينا التعديلات، وتطلبون منا أن نصوت، وتعطي الكلمة لمقدمي التعديل وجواب الحكومة، واعلاش غادي نصوتو احنا بالنسبة للفرق الأخرى اللي ما قدمت حتى تعديل. ولذلك، فمن العدل أن تعطى فرصة بيان موقفها من المعارضة أو المساندة للتعديل للفرق الأخرى التي لحد الآن لم يستمع إليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض المادة 11 للتصويت، مافيا لا تعديل ولا شيء: الإجماع. المادة 11 للتصويت.. ورد تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، يرمي إلى إضافة المادة 11 مكرر، التعديل رقم 3، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل المقترح في المادة "11 مكررة" من طرف الفريق الفيدرالي يتعلق برصد لتغطية عجوزات صناديق الحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2015 نسبة 1% من حصة الضريبة على الشركات. هاذ التعديل يهدف إلى ضرورة الاهتمام بالحماية الاجتماعية، وتوفير الموارد المالية لسد العجز، ولو نسبيا، لعجوزات صناديق الحماية الاجتماعية، وعلى رأسها الصندوق المغربي للتقاعد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هو هاذ الأنظمة بطبيعة الحال هي مبنية على أن المساهمين الأجراء تياديو المساهمات دياهم، والدولة باعتبارها مشغل تؤدي المساهمات ديالها، والدولة تؤدي مساهماتها، وهي مبرجة في إطار مشروع قانون المالية 2015 كما كانت مبرجة في القوانين المالية السابقة.

إذن، الدولة تؤدي الواجبات اللي عليها فيما يتعلق بحقوق الموظفين من أجل المساهمة في أنظمة التقاعد.

تبقى الإصلاح دبال أنظمة التقاعد، هذا إصلاح آخر لا علاقة له بتخصيص جزء من الضريبة على الشركات أو جزء من الضريبة على

الدخل، لأن تخصيص جزء من الضريبة على الشركات أو جزء من الضريبة على الدخل أصلا داخل مشروع قانون المالية يعني اقتطاع جزء من الموارد المخصصة لمجموعة من السياسات العمومية التي جاء مشروع قانون المالية ليحولها، ولذلك فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون: لا أحد.

ورد تعديل من فريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية يرمي إلى إضافة المادة "11 مكرر مرتين"، التعديل رقم 4، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل يدخل في نفس الإطار، يعني أننا نقترح رصد نسبة 1% من حصة الضريبة على الدخل لتغطية عجوزات الصناديق الحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2015، وهناك تجارب في العديد من الدول الديمقراطية التي تحملت فيها الدولة مسؤوليتها بشكل إضافي لدعم الحماية الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول لنفس التبرير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد.. إذن، المعارضون: 43.

إذن هنا المادة 12، 13، 14، 15 كما وردت: الإجماع.

المادة 16: كذلك الإجماع.

ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة المادة "16 مكرر"،

التعديل رقم 4.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السي حكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

احنا، بصدد، السيد الرئيس، المادة "16 مكررة"، ياك؟ هذه المادة

سليم لمتتضي القانون، ما كاينش شي قانون تيمع المعارضة أنه يتضامنوا مع بعضياتهم ويقولوا هاذ الخير، هاذ الأموال اللي ما تنصرفش، هاذ الأموال اللي هي فائضة تعطى للمغاربة اللي كيغايبو في الأقاليم اللي ما واصلهاش الما، اللي ما واصلهاش الضو، واللي ما واصلهاش الطرقات، واللي ما واصلهاش المستشفيات ولا المراكز الاستشفائية، واللي ما كيلقاوش فين يقيرو اوليدياتهم.

كذلك، ابغينا من السيد الوزير المحترم اللي جاوبنا مشكوراً على هذا التعديل البارح في التعقيب ديالو على المداخلات البرلمانية، اللي قال بأنه يا ودي راه ما عندناش المشاريع، ما عندناش البرامج، احنا نتقولو عندنا الثقة في الحكومة، عندنا الأطر والكفاءات المغربية في كل الوزارات، قادرين في ظرف شهرين، ثلاثة أشهر يطلعوا البرامج والمشاريع اللي غادي تمكن الجماعات وغادي تمكن الأقاليم من أنهم يوجدوا لهم المشاريع باش نوصلو لهم الما والضوء للديور دياهم، وباش نوصلو لهم الطرقات للدوار دياهم، وباش نوفرو لهم المراكز والمستوصفات فين يداويو وليدياتهم، وباش نوصلو لهم كذلك المؤسسات والمدارس فين يقيرو اولادهم.

ولذلك، نطلب من إخواننا في كل فرق المعارضة وكذلك الفرق ديال الأغلبية لأنهم كلهم تكلموا على العالم القروي، كلهم تكلموا على الفبضانات وعلى المواطنين يتفهموا بأن هذا التعديل ممكن، هذا التعديل ممكن من الناحية الواقعية، لأنه ما غاديش نجيبو شي إمكانيات ما كايناش، الإمكانيات موجودة، والحمد لله، عندنا 82 مليار درهم فائض، صحيح فيه جزء يمكن ملتزم به، ولكن اعطينونا غير 50% من هاذ 82 مليار باش يمشي لهاذ المواطنين اللي كيغايبو في الأقاليم والجماعات اللي ما لقاو الضوء واللي ما لقاو الما واللي ما لقاو الطرقات، واللي ما لقاو المدارس واللي ما لقاو المستشفيات والمستوصفات فين يداويو اولادهم. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكراً السيد الرئيس.

هو غير باش نبينوا أشنو تيقول التعديل وندققو الأمور.

التعديل جا تيقول بأن الحسابات الخصوصية المرصدة لأموال خصوصية، هاذي واحد المجموعة من الحسابات كايينة في الميزانية العامة، تتجي كل سنة في الميزانية العامة ووراءها مجموعة من السياسات العمومية، واللي هي في معظمها تخدم المناطق المهمشة، العالم القروي، ومجموعة من السياسات، هذا هو الأساس.

هاذ الحسابات المرصدة لأموال خصوصية عندها واحد الرصيد، كل

تتعلق بالحسابات الخصوصية.

هاذ المادة تقترح إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية، يسمى صندوق تدبير أرصدة الحسابات الخصوصية، يكون الأمر بالصرف لهاذ الحساب هو السيد وزير الداخلية، يتضمن هاذ الحساب في الجانب الدائن مجموع أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية إلى غاية 31 ديسمبر 2014، وفي الجانب المدين تحويلات لفائدة صندوق التأهيل وتدبير المخاطر.

وفي تعليل وتبرير هاذ التعديل، احنا على ضوء ما عاشته بلدنا من فيضانات موهلة اللي امشى ضحيتها عدد من المواطنين الأبرياء، وعلى ضوء الحسائر الجسمية التي تكبدتها عدد من الأقاليم اللي عاشت الفيضانات، ابغينا من خلال هاذ التعديل نعطيو للحكومة إمكانية متاحة، ما فيهاش شي إبداع كبير، يعني ما فيهاش موارد جديدة للدولة أو تقيص في النفقات.

الهدف من هاذ التعديل هو ابغينا نعطيو للحكومة أداة مالية، باش هذوك المبالغ المالية الفائضة غير الملتزم بها في الحسابات الخصوصية وهي كثيرة جدا، تستعمل أولاً من أجل تطوير وإعداد إستراتيجية جديدة لتدبير المخاطر، لاسيما وأن السيد الوزير في رده الأمس أكد بأن السيناريو ديال تكرار مثل هذه الكوارث كيبقى وارد، لا قدر الله، وثانياً كلنا نعرف حقيقة، وهي أن هناك عدد من المواطنين كبير وعدد من الأقاليم وعدد من الجماعات اللي ما اخذاتش الحصة ديالها من الثروة الوطنية، عدد من الأقاليم ما عندهاش الطرقات، ما عندهاش المراكز الاستشفائية، ما عندهاش المؤسسات التعليمية، عدد من الجماعات ما عندهاش الماء، ما عندهاش الضوء.

فإذلك، ابغينا من أصل هاذ 82 مليار درهم اللي هي الفائض الإجمالي اللي كتسجلو الحسابات الخصوصية، ابغينا جزء من هذه الموارد المالية يمشي للمغاربة اللي ما اخداوش الحق وما اخداوش الحظ دياهم، وابغينا تعطى لهم، الحكومة تبين لهم بأنه كايينة إمكانية للالتفاتة، والشعب المغربي مستعد للتضامن من أجل أن هاذ المواطنين ما يعيشوش في الحرمان وما يعيشوش في التهميش.

ونسجل بأن جميع الفرق البرلمانية في المداخلات اللي استمعنا إليها البارحة، كلها تبكي على العالم القروي وعن المعاناة وعن العزلة اللي كيغيشوها عدد من الأقاليم، ولذلك هذا التعديل ابغينا نأكدو من خلال هذا التعديل على أن البرلمانين وعلى أن الحكومة حاسة بالمعاناة وحاسة بالتهميش وحاسة بالإقصاء اللي كيغيشوه المواطنين، واللي الآلاف منهم إلى يومنا هذا، ونحن نقاش القانون المالي، مازالوا بيتتون في العراء، تحت رحمة البرد القارس وتحت رحمة قساوة الظروف ديال المناخ.

ولذلك، لاعتبارات في المناقشة اللي درنا مع السيد الوزير في اللجنة، قال لنا السيد الوزير المحترم المكلف بالميزانية بأن هاذ الشي فيه صعوبات قانونية لأن ما كيسمحش به القانون التنظيمي، نحن نقول بأن هذا تأويل غير

حساب عندو رصيد.

القانون التنظيمي ديال المالية جعل أن هذه الحسابات خصها يكون عندها واحد الرصيد، وهاذ الرصيد يرحل من سنة إلى أخرى، باعتبار أن هذه الحسابات تخضع لبرمجة متعددة السنوات، وتنجز هذه البرامج على سنوات متعددة.

جا التعديل قال أودي هذه الحسابات الخصوصية المرصدة لأمر خصوصية، هذيك الأرصدة ديالها، مجموع أرصدها غادي نجمعوها ونديوها لواحد الحساب آخر جديد.

أشنو معنى هاذ التعديل؟ معناه أن هذيك الحسابات اللي قائمة غتوقف، لأن هذيك الأرصدة أو ما يسمى بالفائض، ماشي أموال مطروحة في واحد الفنت ناعسة، شايطة، لا. هاذي أموال ملتزم بها، ونعطيك أمثلة على هذه الأرصدة:

كاين الرصيد ديال الحساب ديال الحصة ديال الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، واش الرصيد ديال هاذ الحساب هذا انتما متفقين أنه يمشي؟ هذا حسابات الجماعات المحلية، يعني كل جماعة راه تنتظر الحصة ديالها، مازال ما ترسل لها، ولكن ملتزم لها بها، ما معنى هذا؟ معناه أن ما تقوم به الجماعات المحلية من مشاريع ستوقف.

نعطيك حساب آخر: الحساب ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذي عندنا فيها رصيد تقريبا ديال 4,5 مليار، ديال الجماعات المحلية فيه 10,5 مليار، ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه 4,5 مليار.

إلى قلنا هاذ 4,5 مليار ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غادي نهزوها كاملة ونديوها لهاذ الحساب الجديد، معناه أنه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوقف.

حساب آخر الحساب ديال الطرق...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

غير صحيح.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

إلى كان غير صحيح، أنا غادي نتوقف وانت كمل الصحيح. إذا كان غير صحيح، أنا كنعطيك معطيات دقيقة، واحنا دابا في جلسة عامة محترمة. المعطيات أنا نعطيك الحسابات كل حساب بحساب.

الحصة ديال الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة 10 المليار و812، هذا هو الرصيد ديال هاذ الحساب، ملتزم في أغلبها، هذي الحصة الجماعات تيتساينوها.

صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 4 المليار و505.

صندوق دعم التماسك الاجتماعي اللي تنخلصو به (RAME¹) و"تيسير" ومجموعة من السياسات: 3 المليار و673.

الصندوق الخاص بالطرق: 3 المليار.

صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري: 2 المليار و586.

الصندوق ديال الصيدلية المركزية: مليار و126.

صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: مليار و120.

وبالتالي، هاذ الكلام على أن هناك أرصدة شايطة ولا ناعسة غير صحيح نهائيا، هاذ الحسابات تدارت لهذا الغرض، تدارت لأن هناك سياسات عمومية تتأخذ سنوات، وبالتالي ذيك الرصيد يرحل من سنة إلى سنة، ملتزمون بأكثر من النسبة ديال 7%، والذي هو سيلتزم به هو في الطريق، وبالتالي كون أننا نجمعو هاذ الأرصدة، تقريبا 82 مليار ديال الدرهم ونديوها لحساب آخر، معناه أن كل ذيك الصناديق ستوقف والسياسات العمومية التي وراءها ستوقف، ونديوها لحساب واحد آخر اللي غادي ينعس بالمعقول، هذا هو.

وبالتالي، هذا التعديل غير مقبول، لأنه غير قابل للتطبيق، وسيوقف مجموعة من السياسات العمومية التي تذهب إلى المناطق التي أردتم من خلال تعديلكم أن تتهموا بها، وهذه المناطق هذه السياسات هي التي تهتم بها اليوم، وليست هناك أموال فائضة يمكن أن تستثمر في جهة ما. ولذلك، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت.. تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هذا معناه أن الوثائق اللي وزعت علينا وزارة الاقتصاد والمالية، والتي مستعدين نجيوها الآن، وكتقول فيها بأنه في واحد مجموعة الصناديق اللي تكلم السيد الوزير المحترم فيها فائض، ونعطي أمثلة:

الصندوق الخاص بالإنعاش ودعم الوقاية المدنية: 252 مليون درهم فائض، نسبة الإنجاز.. أنا كنوضح، اعلاش ابغيتو تحبوا الحقيقة على الشعب المغربي؟ كاين الفلوس مجمدة ولا توظف، ويجب أن تذهب للمناطق التي تشكو من خصاص.. نوضح.

اعطيني الكلمة، السيد الرئيس.. هذي الأرقام ديال وزارة الاقتصاد والمالية، نعطي أمثلة ملموسة، ومستعدين نسحبو هاذ التعديل إلى كان هاذ الشي اللي تيقول السيد الوزير هو الصحيح.

الصندوق ديال دعم الوقاية المدنية: 252 مليون درهم هو الفائض، نسبة الإنفاق 39%.

صندوق تطهير السائل وتصفية المياه المستعملة: 49 مليون درهم فائض، وهاذ الشي ما تنقولوش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

¹ Régime d'Assistance Médicale

راه هذي هي الفهامة ديالنا، ما فاهمينش، ولكن اسمح لي نوضح غير باختصار.

هاذ التعديل اللي كنتقترحو ماشي الهدف منو هو نوقفو المشاريع والالتزامات اللي دارتها الدولة بمقتضى الموارد المالية اللي كاينة في هاذ الصناديق والحسابات الخصوصية، هاذي أولا.

ثانيا، الأرقام والوثائق اللي اعطائنا الوزارة ديال الاقتصاد والمالية، نتقول بأن المجموع ديال الأرصدة اللي كاينة في هاذ الحسابات الخصوصية هو تقريبا 82 مليار درهم واشوية ديال المليون، احنا عارفين وفاهمين بأن هاذ الحسابات الخصوصية التزمت بواحد المجموعة من المبالغ المالية غتمشي في إطار برامج متعددة السنوات، ولكن هاذ الصناديق إلى ابغينا نعطيو أمثلة، الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية، الرصيد اللي فيه إلى حدود أواخر 2013 هو 252 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، أرجوك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هاذي الأرقام اللي اعطائنا الوزارة، الأرقام اللي اعطائنا الحكومة، نعطي منها أمثلة:

الصندوق ديال إنعاش ودعم الوقاية المدنية في الرصيد ديالو إلى غاية نهاية 2013: 252 مليون درهم، نسبة الإنفاق.. شفتي كم يزنحون من ذكر الحقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

وا باراكاً من الخطبة.. السي حكيم، الرسالة وصلت، أرجوك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نكمل هذا حقي، نكمل المداخلة ديالي.
إلى كنت غنعطي للحكومة المحترمة...

السيد رئيس الجلسة:

باش نعطي للحكومة الكلمة، الله يخليك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

كيشوش علي، سكتو، خصو يسكت

السيد رئيس الجلسة:

باش غنسكتو؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

خصو يحشم على عرضو، يسكت باش نهضر، ما يمكنش...

السيد رئيس الجلسة:

السي حكيم، الله يخليك، الله يخليك، راه ساليبي.. أرجوك السي

تفضل السي حكيم كمل.. غادي نعطي الكلمة للحكومة تعاود.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،

اعطني الكلمة، ابغينا نوضحو بأن هاذ الصناديق، هاذ التعديل...

السيد رئيس الجلسة:

باراكاً، السي حكيم، راه وضحت ما فيه الكفاية، شكرا.

راه وضحت ما فيه الكفاية، السي حكيم، الله يخليك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لا، الله يخليك، احنا ابغينا نسحبو التعديل إلى كان هاذ الشي اللي يقول السيد الوزير صحيح، احنا نتقولو الوثائق اللي توزعت علينا، السيد الرئيس، احنا واخذين في البال ديالنا بأنه الهدف ديال إلى كان هاذ التعديل غادي يوقف السياسات ديال الدولة احنا مستعدين نسحبوه، ولكن ابغينا الحكومة تصح لنا إلى كنا غلطين، لأن الأرقام والوثائق اللي اعطائنا وزارة الاقتصاد والمالية آش كتبين؟ كتبين بأن واحد...

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، الله يخليك، تفضل، السي حكيم، كمل، كمل.

الله يخليكم، الله يخليكم، تفضل السيد الوزير، راه غنعطي الكلمة للحكومة ترد، وا اجلس أصحابي اجلس، وا السيد الرئيس، باراكاً من الصداق، الله يهديك.. تفضل السيد الوزير، تفضل.

أرجوك، أرجوك.

الله يخليك، خليو الحكومة تجاوب، وراه الحكومة غادي تجاوب على راسها، مالك انت؟

تفضل السيد الوزير.. لك الكلمة، السيد الوزير، تفضل، تفضل، السيد الوزير. تفضل، السيد الوزير.. تفضل

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غير تفاعلا مع...

السيد رئيس الجلسة:

راه (le message) وصل، السي حكيم.

الله يخليك راه (le message) وصل.. الله يخليكم.. كلمت، السي حكيم؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

احنا ناس عقلاء كلنا، أسيدي هاذ التعديل احنا كتقولو لكم إلى كان هاذ التعديل ما قابطش، مستعدين نشكرو الحكومة وتقولو لها سمحوا لنا،

في الرد صحيح، أن هذه الحسابات المرصدة لأموال خصوصية والتي تنشأ بقوانين المالية السابقة، والتي الآن عندنا 56 حساب خصوصي، كل حساب ينشأ بموارد معينة من أجل غرض معين أو سياسة معينة، والأمثلة التي تعطت في هذا المجلس المحترم أمثلة صحيحة.

من بين هذه الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، كإين الحساب التي معروف ديال القيمة المضافة الذي تدبره وزارة الداخلية مثلا، هاذ الحساب كيمشي تقطع منو جزء من الضريبة على القيمة المضافة، وكمشي لتمويل التنمية ديال الجماعات المحلية بصفة عامة.

في آخر السنة كيقى واحد الرصيد، هذاك الرصيد ماشي شايط، هذاك الرصيد ماشي شايط، لأنه - وتنعطي هاذ المثل - لأنه ملي تيكون واحد الحساب كتكون واحد البرمجة لواحد المشاريع، وهذيك المشاريع كتكون متعددة السنوات، ما يمكنش أنه في كل سنة نجز 100% ديال المشروع، كنجزو جزء من المشروع، والجزء ديال المشروع التي ينجز في السنة المقبلة يصرف منه السنة الماضية، ولهذا كإين جوج ديال المفاهيم التي خص، الله يخليكم، السادة المستشارين، وهاذي مناسبة أيضا باش نوصولو الأمور للرأي العام، كإين ما يسمى بالإصدار (émission)، يعني صرف الأموال، وكإين ما يسمى بالتزام (engagement).

ملي كيكون عندك مشروع ديال سد فيه مليار ديال درهم، تلتزم به، كتقدير (l'engagement)، يعني أنه لما ينجز في آخر المطاف غادي تصرف مليار، ولكن في السنة التي أنت فيها ما كتصرفش مليار، لأن هذاك السد غادي يتنجز على 3 سنوات، كتصرف يعني الإصدار تيكون في حدود ما تم إنجاز، فلهذا الإنجاز سنوي، ولكن المشروع راه متعدد السنوات، ذاك الشيء اعلاش تنقول لكم هذاك ماشي فائض، ماشي شايط، الأغلبية ديال ذاك الأرصدة راه ملتزم بها، ما يمكنش، وإذا جمعنا ذاك الأرصدة أش غادي نديرو؟ ذاك الالتزامات غيقفوا والمشاريع والسياسات غيتوقفوا، صحيح غيتوقفوا وغنخلقوا ارتباك وغنخلقوا صعوبة في التنفيذ.

وهاذ الأرصدة التي اعطيناكم راهم صحيحة، منها مثلا الصندوق ديال التنمية ديال المبادرة الوطنية فيه رصيد ديال 4 المليار، ولكن ذيك 4 المليار ماشي شايطة، راه كإين مشاريع تنجز وتصرف في السنة التي بعدها. ولهذا، كإين كما قلت فكرة جيدة أن هاذ الناس راه الفيضان كإين راه كإين واحد الصندوق ديال الكوارث كنتظرو أنه يكون البرنامج الاستعجالي التي غيجي وغنوفرو لو التموليات، لأن ميزانية الدولة راه واحدة، راه ملي كنبضرو على ميزانية الدولة التي فيها الميزانية العامة والصناديق الخصوصية والحسابات ديال (Les SEGMA²) راها واحدة.

المفروض أنه ملي تيكون مشروع أو برنامج أن الحكومة تعطيه

حكيم، آ السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

نعم أسيدي؟

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، باراكا، ساعدونا في تسيير هذه الجلسة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

الله يخليك، السيد الرئيس.

باختصار شديد، احنا باش ما نرجعش للأرقام، تنقول بأن الحكومة أعطتنا أرقام، أعطتنا وثائق كتبين بأن هاذ الحسابات الخصوصية التي عندنا بكثرة، فيها تقريبا في الإجمال ما يقرب من 83 مليار درهم، هاذ 83 مليار درهم فيها جزء احنا ما عارفينوش، ولكن الإحصائيات التي كتعطينا الحكومة، النسبة ديال الإيفاق والنسبة ديال الإنجاز لا تتجاوز 40% أو 50% في أحسن الحالات.

احنا كتقولو هاذ الأموال، هاذ الصناديق المشتتة، هاذ الحسابات المشتتة التي تتشابه من حيث الطبيعة ديالها ومن حيث الاختصاص ديالها، تجمع وتوضع رهن إشارة.. ويكون الأمر بالصرف ديالها هو الوزير المعني، بحيث أن الوزير ديال الفلاحة على سبيل المثال طلبناه في هذا التعديل نجمعو له 3 ديال الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، والتي داخلية في القطاع ديالو، التي ملتزم به تبارك الله، ولكن التي ماشي ملتزم به ابغينا الحكومة تاخذ القرار وتصرف في خدمة الأقاليم التي بينت الفيضانات بأنها تعاني معاناة فيها قساوة كبيرة، لا يمكن أن نسمح باش تستمر إلى أبد الأبد.

ولذلك، فالأرقام التي أعطتنا الحكومة مرة أخرى كتبين بأنه عندنا موارد مالية لا تستعمل، هاذي هي الفكرة، عندنا موارد مالية لا تنفق، لا تستعمل، نعم ترحل من سنة إلى أخرى عارفين، نعم هناك التزامات ديال الدولة وهناك برامج متعددة السنوات، احنا عندنا كامل الثقة في الحكومة، هاذ الشيء التي التزمت به الحكومة بالنسبة للبرامج المتعددة السنوات تستمر فيه، ولكن هاذ الأموال التي لا تنفق تمشي للأقاليم والجماعات التي تعاني من خصاص محمول، وتعيش في الظروف ديال القرون الوسطى كيف ما قلت البارح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا، غير تفاعلا مع السيد المستشار التي قال أنه إذا اقتنع السادة المستشارون سيسحب التعديل، أنا أؤكد للسادة المستشارين أن ما جاء

² Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، نديرو الرأي المعارض، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ساعدونا، الله يخليكم، ساعدونا بعدا، ساعدونا نساليو هاذ الجلسة هذي. تفضل السي لعلي.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن مطالبون أولا بمأسسة الحوار واحترام الغير. الديمقراطية هذا هو المنطلق ديالها، ملي يهضر شي واحد نسمعو لو، والديمقراطية عندما يكون رئيس ما كيتدخلوش المستشارين يهضروا، الرئيس هو اللي كيهضر، المستشارين كيسمعوا، ملي كتعطي لهم الكلمة كيهضروا. ندخلو في صلب الموضوع، الحكومة جاءت بميزانية تراعي فيها المواطنين المغاربة على مشاربهم وكلهم، والطبقة المعوزة بامتياز، هذا هو السؤال، عندما...

السيد رئيس الجلسة:

ادخل للموضوع، الله يخليكم، الله يخليكم، ادخل للموضوع السي لعلي.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

أنا كنظن هذا الانفعال كافي باش ما نهضرش، لأنه أنا عارف راسي بأنه غادي نقول الصواب، وهذا الانفعال أنه ضد.. ما ابغواش يتقبلوا كلمة الحق، صافي ما نهضرش، كلمة الحق ما ابغواش يتقبلوها.

السيد رئيس الجلسة:

مزيان. إذن، نمر إلى التصويت، الله يخليكم.

الموافقون: 52؛

المعارضون: 47؛

المتنعون: 7.

المادة 17 و 18 و 19 و 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26.. نعم

أسيدي؟

المستشار السيد حسن ألكيم:

لا يعقل أننا نصوتو بهاذ الطريقة، 57 ديال نعم، 13 ديال المعارضة، راه لا يعقل، راه خاص يتحسب هاذ الشيء، راه ماشي معقول، إلى كنا غادي نقاؤ في هاذ المهزلة نمشيو ابجالنا، أنا كمنسحب.

الأولية وتوفر لو التمويلات، ليس بهذه التقية، لأن هاذ التقية غادي تخلق، كما قلت، صعوبة في التنفيذ وارتباك كبير، وغادي يكون كما خصنا... هاذ القضية أنه الفلوس شايطة، إذ كانت الفلوس شايطة عند الدولة، ديال الحكومة، والدولة كنتقترض، هذا سوء للتدبير، راه ماشي فلوس شايطة، راه فلوس مرصدة لسياسات عمومية. إلى ابغيتو نوقفوها نوقفوها، هذا هو الفكرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، أعرض التعديل للتصويت.. إيوا، الله يخليك، راه سالات الحكومة، وسالوا المعارضة، خلينا، الله يخليك. الموافقون: نفس العدد.

عاود أسيدي الحساب، الموافقون؟ وناعودو الحساب.

أعرض التعديل للتصويت. نتتهيو من هاذ الموضوع، الله يخليكم، نعطي ذيك الساعة الكلمة أثناء التصويت، راه درنا قبالية.. احسب لي الله يخليك.

الموافقون؟ الموافقون؟ وأثناء التصويت، نساليو من التصويت ونعطي الكلمة، الله يخليك.

الموافقون؟ اشحال احسبتي؟ وا احسب أصحابي، نساليو من التصويت ونعطيك الكلمة. اشحال؟ 59.

المعارضون؟ واخا.. راه اعطينا الكلمة لجوج، لمعارض ولؤويد.

تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

غير نتعاونو معكم، نتعاونو معكم على التسيير ديال الجلسة، لأنه النظام الداخلي اللي خصنا جميعا نتقيدو به، في المادة 205 يحدد ضوابط تقديم التعديلات، ويخلق التوازن الدستوري بين كافة الأطراف، أغلبية ومعارضة وحكومة.

لا يمكن قبول أنه أي واحد يمكن لو يتدخل وقت ما ابغي، ويعبر وقت ما ابغي، ويناقش وقت ما ابغي، وإلا لعند الحكومة حتى هي، غنوليو في الفوضى.

المادة 205 واضحة، بعد تقديم التعديل من صاحب التعديل، تيبقى الحق عند الحكومة أو رئيس اللجنة أو المقرر إن رغب في التوضيح والمشاركة في النقاش، ثم لايد من مؤيد ومعارض، ثم التصويت.

ما كاينش شي حاجة اخرى. المادة 205 واضحة، فيرجى التقيد بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انسحب.

إذن، عندنا 23، 24، 25، 26: الإجماع.

المادة 26 مكرر كما عدلت، هناك إيضاحات؟ ما كاينش، إذن:

الموافقون: 52؛

المعارضون: 49؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، المادة "26 مكرر" مرتين كما عدلت: نفس العدد.

ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة المادة "26 مكرر 3

مرات"، التعديل رقم 3، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة "26 مكرر 3 مرات"، تغيير حساب مرصد لأموال خصوصية

المسمى "دعم التماسك الاجتماعي". يتضمن هذا الحساب، السيد الرئيس،

في الجانب الدائن الفقرة الأولى 4,5% من المبلغ المحصل من الضريبة

الداخلية على الاستهلاك.

نقترح إضافة "بكل أنواعه" ونضيف أيضا "موارد المساهمة الاجتماعية

للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول المستخلصة خلال فترة تطبيقها".

أما في الجانب المدين بعد الشطر الرابع، نضيف "الجمعيات المختصة في

استقبال وعلاج مرضى القصور الكلوي"، ومقترح آخر دفع المساهمة

للأسر المعوزة في العالم القروي والحضري لتغطية مصاريف بطاقة استهلاك

الماء والكهرباء في إطار اتفاقي مع الجماعات الترابية المعنية، دعم مباشر

للأسر التي تعاني من إعاقات حادة وعميقة ومكلفة، الباقي بدون تغيير.

تبرير التعديل، السيد الرئيس: الهدف من هذا التعديل ضمان موارد

قارة لفائدة هذا الصندوق، مع إدراج موارد المساهمة الاجتماعية للتضامن

المترتبة على الأرباح والدخول المستخلصة خلال فترة تطبيقها ونسبة من

المبلغ المحصل من الرسم المفروض على التبغ المصنع.

كما يهدف التعديل إلى توسيع الاستفادة للأسر المعوزة التي تتكفل

بالأيتام وفق شروط يحددها نص قانون، والجمعيات المختصة في استقبال

وعلاج مرضى القصور الكلوي.

هذا التعديل يدخل في إطار احترام الالتزامات الدولية للمغرب

بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيتمكن الأسر من

الحصول على الحد الأدنى من الماء الصالح للشرب، حتى لا يضطروا إلى

استعمال مياه لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لحفظ الصحة، ولا ينبغي ترك

الأسر التي يعاني أبناؤها من الإعاقة الحادة والعميقة والتي تكلف مصاريف

كبيرة وحدها في مواجهة هذه التكاليف، لذا وجب الالتفاتة إليها بالمساعدة

عبر هذا الصندوق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل فيه جانبين، في الجانب الدائن اقتراح بعض الموارد التي هي

أصلا موجودة في الحساب، ملي تنتكلمو على نسبة من المبلغ المحصل على

الرسم المفروض على التبغ هاذي أصلا كاينة. إذن، فيما يتعلق بالاقتراحات

ديال الموارد هي أصلا موجودة في الحساب هاذي الأولى.

فيما يتعلق بالمصاريف، خصنا نعرفو أشنو هي الفلسفة ديال هاذ

الحساب؟ هاذ الحساب جا أولا باش يساهم في واحد التمويل ديال واحد

المجموعة ديال السياسات العمومية، مثلا (RAMED)، النظام ديال

التغطية الصحية للفئات ذوي الدخل المحدود بما فيها القصور الكلوي، إذن،

الجميع (RAMED) تيساهم في هاذ الأمور هاذي.

الجمعيات تستفيد من الدعم يا إما في إطار الميزانية العامة، مختلف

القطاعات الوزارية أو من الجماعات المحلية، وبالتالي ما يمكنش نوعو ونكثرو

هاذ مختلف الآليات ديال الدعم، لأن غادي نصلو من الموارد ديال هاذ

الصندوق، وما نملوش النفقات الحقيقية ونبداو نفرقو الفلوس التي هي

أصلا تستفيد منها في جهات أخرى.

فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، صندوق دعم التماسك

الاجتماعي في أصله يتحدث عن الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات

الخاصة.

إذن، المقترحات التي تفضلتو بها موجودة أصلا في الحساب، باستثناء

هاذ الدعم ديال الجمعيات التي هي كاينة في أمور أخرى.

ولهذه الاعتبارات، فهذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؟ إذن العدد 53؛

المعارضون: نفس العدد، إذن 43.

المادة 27 كما وردت: الإجماع.. 53، 43.. 49.

إذن، ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة المادة "27"

مكرر"، التعديل رقم 5، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل غير مقبول على غرار التعديل السابق، لعدة اعتبارات:
دأبا اهنأيا غير نفهمو أشنو هي الفلسفة ديال هاذ الحسابات المرصودة
لأمور خصوصية مرة أخرى، هذه سياسات عمومية في خدمة الوطن
والمواطنين، فلوس كصرف في إطار برامج متعددة السنوات في خدمة
المواطنين، هاذي الأولى.

دأبا ملي تنجيو ونبغيو نجمو الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس،
عندو أمر بالصرف ديالو، عندو برنامج ديالو، عندو التزامات ديالو مع
الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية، لا علاقة لها به.

صندوق تطهير السائل، هذا برنامج قدو قداش اللي تدار باش المدن
ديالنا ما تبقاش في ذيك الوضعية، واللي تيسستافد منو جميع المدن، مع
صندوق مكافأة آثار الكوارث الطبيعية اللي تدار باش إلى كانت شي.. لا
قدر الله.. لا يمكن تجميع هذه الحسابات، هاذ الحساب اللي مرصود لأمور
خصوصية جا بواحد الفلسفة وواحد المنطق، وإلا فخصنا نبدلو القانون
التنظيمي لقانون المالية، ونوقفو هذه السياسات.

وبالتالي لا يمكن تجميع هذه الحسابات لأنها مقررة باعتادات محددة
لسياسات عمومية محددة، يستفيد منها المواطنون، ولا حاجة ولا إمكانية
لتجميعها، ولا يمكن تجميعها، ولذلك فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

المعارضون؟

السيد محمد عذاب، أمين المجلس:

كأين الممتنعون.

المستشار السيد محمد دعيدي:

.. احنا راه غمتمعو على التصويت، نعاود المسألة السيد الوزير، راه 75
حساب وليس 54، بعدا غير باش.. لا ماشي عليك، ماشي عليك.. إيه
قبالة، لأنه 75 حساب اللي كآينة ماشي 54.

السيد رئيس الجلسة:

المعارضون: نفس العدد؛

الممتنعون: 5.

إذن، ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة المادة "27 مكررة
مرتين"، التعديل رقم 6.

الكلمة لأحد مقدي التعديل، مقدي التعديل.. مقدي التعديل.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نقتح مادة جديدة، المادة "27 مكررة مرتين"، وthem أيضا تجميع
الحسابات المرصودة لأمور خصوصية المسماة "صندوق محاربة آثار الجفاف"،
"صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"صندوق التنمية القروية"
في حساب مرصد لأمور خصوصية، يسمى "صندوق التنمية الاجتماعية
والبشرية".

تجمع الحسابات المرصودة لأمور خصوصية ل"صندوق دعم المبادرة
الوطنية للتنمية البشرية"، "صندوق التنمية القروية" و"صندوق محاربة آثار
الجفاف" في حساب مرصد لأمور خصوصية موحد، قلنا يسمى "صندوق
التنمية الاجتماعية والبشرية"، ابتداء من فاتح يناير 2015، ويكون رئيس
الحكومة أمرا بالصرف لهذا الحساب.

يتضمن الحساب الموحد المسمى "صندوق التنمية الاجتماعية والبشرية"
في الجانب الدائن مجموع موارد الحسابات المجمعة المذكورة أعلاه، وفي هاذ
الجانب المدين مجموع نفقات ومصاريف هاذ الحسابات، بالإضافة إلى
تحويلات لفائدة الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تأهيل
وتدبير المخاطر".

تبرير التعديل، السادة الوزراء:

يهدف هاذ التعديل إلى تجميع ثلاث حسابات خصوصية بهدف
النجاعة وبذل المزيد من الجهد لتحقيق نوع من التوازن المجالي على مستوى
البرامج والسياسات الاجتماعية، مع إضافة إمكانية تحويل اعتمادات من
الحساب الموحد لفائدة "صندوق تأهيل وتدبير المخاطر"، لاسيما لمكافحة آثار
الفيضانات الأخيرة والتصدي لأية مخاطر في المستقبل، لأن السادة الوزراء
اللي كانوا - ونكونو صرحاء - هو ملي تتكون الكوارث إما زلزال إما
فيضانات، تتكون مسائل ترقيعية، واللي كان جرى في سيدي سليمان وفي
جهة الغرب-الشراردة-بني حسن راه كانوا جاوها وداروا مجموعة ديال الأشياء
اللي هي ترقيعية، كآين اللي امشأت لو البار ديال 40 مليون واعطاتو
الدولة مليون ونص، الحكومة مليون ونص، ولهذا احنا تنفكرو باش هاذ
الناس وهاذ الفئات هذي ما تكرفصش، دأبا هاذ الفيضانات اللي عاوتاني
كآينة في هاذ الأماكن، ابغينا عاوتاني هاذ الناس ما يتكرفصوش، يكون
صندوق اللي غادي يكون مهم، لأن تتعطى وعود، ولكن ملي ما تكونش
صناديق اللي غادية تعالج هاذ المشاكل في حينها، فاللي تضيع هو المواطن.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

3 مرات"، التعديل رقم 7.

الكلمة لأحد مقدي التعديل، تفضلوا فرق المعارضة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

تقول في هذا التعديل بتجميع الحسابين المرصدين لأمر خصوصية المسمين "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي في الحواضر والرباط بين المدن" و"الصندوق الخاص بالطرق" في حساب مرصد لأمر خصوصية يسمى "صندوق دعم المواصلات البرية" يجمع الحسابين المرصدين لأمر خصوصية المسمين "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي في الحواضر والرباط بين المدن" و"الصندوق الخاص بالطرق" في حساب مرصد لأمر خصوصية موحد يسمى "صندوق دعم المواصلات البرية" ابتداء من فاتح يناير 2015، ويكون وزير التجهيز والنقل واللوجستيك أمرا بالصرف لهذا الحساب.

يتضمن الحساب الموحد المسمى "صندوق دعم المواصلات البرية" في الجانب الدائن مجموع موارد الحسابين المجمعين المذكورين أعلاه، وفي الجانب المدين مجموع نفقات ومصاريف هذين الحسابين.

ونبرر ذلك دائما بأن التعديل يرمي إلى تجميع حسابين خصوصيين متقاربين دائما في إطار النجاعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

نرفض هذا التعديل لنفس المبررات، ولكن عاود باش نوضح لأن الأخص المستشار آثار عدد الحسابات الخصوصية، السي دعيعة، باش نعاودو نوضحو للرأي العام الوطني.

الحسابات الخصوصية للخرينة (les comptes spéciaux de trésor) فيهم عدد ديال الأنواع، كايين 6 الأصناف، قاصناها دابا لـ 4 مع القانون التنظيمي الجديد، كايين "الحسابات المرصدة لأمر خصوصية" (les comptes d'affectations spéciales)، كايين "حسابات الانخراط في الهيئات الدولية"، كايين "حساب العمليات النقدية"، كايين "حسابات التسبيقات"، كايين "حسابات القروض"، كايين "حسابات النفقات".

ملي قلت 56، هاذ مجموعة الحسابات الخصوصية للخرينة هي 75. أنا قبالية ذكرت 56 عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية (les CAS³)، وهي فعلا 56.

بعدا هاذ التعديل اللي غندير أنا هو اللي كان خصو يكون مادة 27" مكررة رقم 1"، والتعديل اللي دار السيد خصو يجي مور هاذ الشئ، غير باش تضبطوا المسائل باش تشوفوا العدد عندكم.

ففي التعديل المادة "27 مكرر" نقول بتجميع الحسابات المرصدة لأمر خصوصية المسماة "الصندوق الخاص بإقناذ مدينة فاس" و"الصندوق الخاص بإقناش ودعم الوقاية الوطنية" و"صندوق تطهير السائل وتصفية المياه المستعملة" و"صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية" في حساب مرصد لأمر خصوصية يسمى "صندوق التأهيل وتدبير المخاطر".

تجمع الحسابات المرصدة لأمر خصوصية المسماة "الصندوق الخاص بإقناذ مدينة فاس" و"الصندوق الخاص بإقناش ودعم الوقاية الوطنية" و"صندوق تطهير السائل وتصفية المياه المستعملة"، "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية" في حساب مرصد لأمر خصوصية موحد يسمى "صندوق التأهيل وتدبير المخاطر"، ابتداء من فاتح يناير 2015، ويكون وزير الداخلية أمرا بالصرف لهذا الحساب.

يتضمن الحساب الموحد المسمى صندوق التأهيل وتدبير المخاطر في الجانب الدائن مجموع موارد الحسابات المجمعدة المذكورة أعلاه وفي الجانب المدين مجموع نفقات ومصاريف هذه الحسابات.

وتبريرنا، السيد الرئيس، في هذا التعديل هو أن هناك صناديق وهناك "صندوق مكافحة آثار الفيضانات والكوارث الطبيعية" هو فارغ، فلما أرادوا أن يستعملوا ما بالصندوق لإسعافات على الأقل أولية لضحايا الفيضانات بالأقاليم الجنوبية وفي مجموعة كبيرة من المناطق المغرب، فإنهم لم يستطيعوا تحويل الأموال من صندوق إلى آخر.

إذن، نقول احنا في إطار النجاعة، وفي إطار تيسير الموارد المالية لتكون تحت إمرة الحكومة لتدارك المواقف المستعجلة وطبعا التي لم تكن منتظرة، فإننا نقول في إطار نجاعة هذه الصناديق لابد من تجميعها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل غير مقبول لنفس التبرير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

نفس العدد.. الممتنعون: 5.

ورد تعديل من فرق المعارضة كذلك يرمي إلى إضافة المادة "27 مكرر

³ Comptes d'Affectations Spéciales

بصندوق آخر، واحنا كنعقولو من باب النجاعة ابغينا نعطيو للحكومة من خلال الوزير الوصي على هذا القطاع، اللي هو السيد وزير الداخلية، باعتباره أمر بالصرف، نعطيوه أداة مالية فيها اشوية ديال المرونة، باش يجمع هاذ الثلاثة ديال الحسابات الخصوصية، ويكون واحد الهامش من المرونة وجزء منو يمشي لخدمة الأهداف ديال أنه نطلعو اشوية المستوى ديال الجماعات والأقاليم اللي كنتسجل معدلات متأخرة في الماء والكهرباء والطرق والصحة والتعليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول لنفس التبرير السابق. وللإشارة فيما يتعلق بالجهات، الدستور أحدث صندوقين جديدين، سيتم إحداها حين المصادقة على القانون التنظيمي المختص بالجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد؛

الموافقون: 53؛

المعارضون: 49؛

المتنعون: 5.

ورد تعديل من فرق المعارضة كذلك يرمي إلى إضافة المادة 27 مكرر 5 مرات، التعديل رقم 9.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السي حكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هاذ التعديل، السيد الرئيس، مرة أخرى يهم ثلاثة ديال الحسابات، ثلاثة ديال الصناديق، عندنا "صندوق الإصلاح الزراعي"، الموارد المالية ديالو إلى 2013: 681 مليون درهم، الإنفاق حسب الأرقام ديال الوزارة 0%.

"صندوق التنمية الفلاحية"، مجموع الرصيد اللي فيه 466 مليون درهم، نسبة الإنفاق حسب أرقام الحكومة 84,3%.

"الصندوق الوطني الغابوي"، الرصيد اللي فيه 495 مليون درهم، نسبة الإنفاق 37%.

المجموع ديال الأرصدة اللي كاينة في هاذ الثلاثة ديال الحسابات هو مليار و639 مليون درهم إلى غاية أواخر 2013، ما زدناش 2014.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون: نفس العدد.

إذن، ورد تعديل من فرق المعارضة كذلك يرمي إلى إضافة المادة "27

مكرر 4 مرات"، التعديل رقم 8.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السي حكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

هاذ التعديل، السيد الرئيس، كيمم ثلاثة ديال الحسابات الخصوصية، كنتقترحو في التعديل تجمع في حساب واحد، كاين أولا الحساب اللي كيتسمى "حصة الجماعات المحلية من حصة الضريبة على القيمة المضافة"، كاين ثانيا "الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"، كاين ثالثا "صندوق الموازنة والتنمية الجهوية"، هاذ الحسابات ابغيناها تجمع في حساب واحد تحت اسم "صندوق دعم الجهات والجماعات المحلية"، ويكون الأمر بالصرف هو السيد وزير الداخلية.

لتبرير التعديل: احنا ابغينا نجتمع هاذ الحسابات غير لاعتبارات النجاعة، وتبيحو الإمكانية ديال تحويل الاعتمادات من حساب إلى آخر في إطار هاذ الصندوق المشترك، علما بأنه في هاذ ثلاثة الحسابات، وغادي نطلق كذلك من الأرقام اللي أعطت لنا الحكومة المحترمة، إلى اخذنا على سبيل المثال الحساب ديال الجماعات المحلية، الفائض ديال حصة الجماعات المحلية من حصة الضريبة على القيمة المضافة 10 المليار و812 مليون درهم، نسبة الإنفاق هاذ الشيء أواخر 2013، نسبة الإنفاق 66,8%.

الفائض ديال الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات 485 مليون درهم، نسبة الإنفاق 61%، والفائض ديال صندوق الموازنة والتنمية الجهوية 0 درهم.

المجموع راه كنتكلمو على 11 مليار و270 مليون درهم. مرة أخرى احنا فاهمين بأنه كاين جزء من هاذ الموارد المالية اللي هي ملتزم بها في إطار مشاريع متعددة السنوات، ولكن كاين جزء من هذه الموارد لا ينفق ولم يبرمج، ابغينا هاذ الجزء يمشي في إطار الإستراتيجية ديال تصحيح الفوارق اللي كاينة ما بين المغاربة، ويمشي للجماعات والأقاليم اللي كنتسجل مستويات متدنية جدا في الاستفادة من الثمار ديال التنمية الوطنية ككل ومن الثمار ديال الثروة الوطنية.

ولاحظنا بأنه حتى الوزير المعني، كيلقى صعوبات باش ياخذ الفلوس من واحد الحساب من واحد الصندوق، ويستعملها في إطار برنامج متعلق

الحكومة، خاصة فيما يتعلق ببعض القطاعات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، هناك وزارة الصحة خصصت الحكومة 2000 منصب شغل، نطالب برفع هذا العدد إلى 2500، أي بزيادة 500.

بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية، خصصت الحكومة 1000 منصب شغل، نقتراح زيادة 100 منصب شغل، أي حتى يصبح العدد 1100. بالنسبة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، خصصت الحكومة 10 مناصب، نطالب بإضافة 390 منصب شغل جديد ليصل العدد إلى 400. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خصصت الحكومة 10 مناصب شغل، نطالب بإضافة 10 مناصب شغل أخرى.

التعليق، يهدف هذا التعديل إلى سد الخصاص الذي تعرفه العديد من القطاعات، خاصة بعض القطاعات الاجتماعية.

فبالنسبة لوزارة التشغيل، أتم تعلمون، السادة الوزراء المحترمون، أن وزارة التشغيل، وخاصة جهاز تفنيد التشغيل يعرف خصاصا محولا، والحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لدعم بعض الشركات التي ستساهم في حل معضلة التشغيل.

لذلك، لا بد من إعادة النظر في هذا العدد المقترح، وذلك من أجل العمل على أن يصبح جهاز الشغل يتوفر على الموارد البشرية الضرورية للعمل على احترام النصوص التشريعية المتعلقة بعلاقة الشغل، خاصة مدونة الشغل.

وأيا بالنسبة لوزارة الصحة، تعلمون الخصاص المهول الذي تعرفه الخريطة الصحية، لذلك فنحن نطالب بتعزيز هاته الخريطة بأطر جديدة لتلبية الخصاص الذي يعاني منه هذا القطاع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للحكومة، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال فيما يتعلق بتوزيع المناصب، يخضع للحاجيات المعبر عنها من طرف القطاعات وللإمكانيات المتوفرة، والقطاعات التي هي معنية بالتعديل أغلبها في هاذ السنوات الأخيرة حظي بحصة معتبرة، مثلا ملي ناخذو القطاع دبال الصحة ما خصناش نشوفو غير اللي هو كين في الميزانية العامة، كين كذلك المستشفيات العمومية (les CHU⁴) حتى هي تبتعطي لها مناصب الشغل من أجل توفير دبال.. وبالتالي هذا التعديل غير مقبول باعتبار أنه سينتج عنه نفقات جديدة.

الفكرة في هاذ التعديل، هذه ثلاثة صناديق، ثلاثة حسابات تنتمي لمجال واحد وهو المجال اللي كيمهم القطاع دبال الفلاحة، واللي فيه الأمر بالصرف هو السيد وزير الفلاحة، ابغينا هاذ الحسابات بثلاثة يتجمعوا في صندوق واحد، أشنو هو العيب اللي فيه؟

هاذ الثلاث حسابات يتجمعوا في صندوق واحد، ويكون الأمر بالصرف هو السيد وزير الفلاحة، باش نعطيوه واحد الهامش في إطار النجاعة، هامش التصرف في هاذ الثلاث حسابات باش يمشي للأهداف دبال نطلعو المستوى دبال من المغاربة، عدد من الجهات، عدد من الأقاليم اللي ما واخذاش الحق دبالها في الثروة الوطنية، نطلعوه اشوية للمستوى دبال المعدل الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول لنفس التبرير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل للتصويت: نفس العدد؛

أعرض الباب الأول من الجزء الأول كما عدل طبعا للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، الباب الثاني / أحكام تتعلق بالتكاليف:

المادة 28 كما عدلتها اللجنة، إذن كين هناك إيضاحات؟ الإجماع.. المادة

28 كما عدلتها اللجنة، إذن التصويت: نفس العدد.

الموافقون: 53؛

المعارضون: 49؛

المتنعون: 5.

إذن، المادة 29 ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة

والديمقراطية، التعديل رقم 5.

الكلمة للسيد أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

يرمي هذا التعديل إلى الرفع من عدد المناصب المحدثة من طرف

⁴ Centre Hospitalier Universitaire

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض العديل للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة 29 للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: 53؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 48.

المواد 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41،

42: الإجماع.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: لا أحد؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: الإجماع.

الباب الثالث / أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة:

المادة 44 وضمنها الجدول، 44، 45، 46، 47: الإجماع.

إذن المادة 44: الإجماع.

المادة 45: الإجماع.

المادة 46 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع. إيوا الموافقون ما كايں حد..

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

الممتنعون: نفس العدد.

المادة 47: الإجماع.

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: لا أحد؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: الإجماع.

أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 114 للسنة المالية

2015 للتصويت كما عدلته اللجنة:

الموافقون: نفس العدد 53؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: نفس العدد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون

المالية 100.14 للسنة المالية 2015.

شكرا.

رفعت الجلسة.